عندهم هى العقل الفعال ولا يتوارد عليه التفصيل والاجمال وتفصيله
ان الاجمال والتفصيل يرجعان الى اللحاظ فقط ففى الاول يتحد الصور في
الالتفات فقط بدون ان يتحد الذات والوجود وقد سبق تحقيقه مرارا
واذا الاجمال والتفصيل متنافيان فانه لا يتصور في آن الواحد الا الالتفات
الواحد الى الشئ اذ الالتفات الواحد الى الشئ والالتفات المتعددة لا يجتمعان
بل متعاقبان في القوة المدركة سواء كانت عالية كالعقل الفعال عندهم او
يكون سافلة كالنفوس البشرية ويحصل من هذا عند اللبيب الماهر
ان العقل الفعال اذا فرض خزانة للمعقولات فلا يكون فيه التفصيل والاجمال
الا بالتعاقب وهو لا يتصور عندهم والا لزم اجتماع المتنافيين ولو فرض
فيه التعاقب يلزم كونه مادية وزمانية لان التعاقب لا يتصور عندهم
بدون الزمان والمادة وهو برئ عنها فالمحفوظية فيه عند فرض كونه خزانة
للقضايا هى نفسها من دون اعتبار التفصيل والاجمال وح يلزم محذوران
الاول ان يكون تصديقاتنا بدون التعلق فان متعلقاتها هى القضايا
المجملة عندهم والاجمال قد فقد عنا عند التفصيل ولم يبق في الخزانة لبراءتها
عن الاجمال والتفصيل فلم يوجد القضية المجملة في الصورة المفروضة
اصلا لا في اذهاننا ولا في الخزانة فيلزم المحذور المذكور بلا كلفة والثاني
ان التصديق حقيقة واحدة يتعدد افرادها بتعدد المحال فان التصديق
الحاصل في العقل الفعال وكذا الحاصل في اذهاننا حقيقة واحدة وانما
التفاوت بالتشخصات فقط وهذه الحقيقة من حيث هى هى مع قطع
النظر عن التشخصات لا بد لها من متعلق واحد واذ قد تحقق عندهم
ان متعلقها القضية المجملة والاجمال لا يوجد في العقل الفعال فيلزم ان يكون

لتصديق

تصديقاتها بلا متعلق او ينتفى التصديقات راسا وكلاهما باطلان وهذان
الاشكالان قد عرضتهما على الاستاذ فحسنهما ولم يسقط قول العاصر المذكور
راسا وتشططت ريحه يمينا ويسارا ثم بعض المتاخرين قالوا بان متعلق
التصديق هو الموضوع والمحمول من جهة ارتباط النسبة الخبرية بينهما والنسبة
خارجة عنه ونسبه الى الشيخ الرئيس فلعل الناظر المنصف لا يرتفع عليه ان
الضرورة شاهدة بان مناط التصديق على الربط والموضوع والمحمول كانه
تبصرة ولهذا ذهب القدماء الى ان النسبة هى المتعلق له فاخراجها من
المتعلق مع كونهما مناطه وادخالهما فيه تعسف محض وتحكم بحت واذ قد
فرغنا من تزييف مقالات الحكماء في متعلق التصديق فلا بد من ان تذكر ما هو
الحق فيه فنقول ان في حدوث التصديق في اذهاننا لا بد من حكاية ومحكى عنه
فالحكاية هى القضية والقضية الخبرية هى مراة المحكى عنه وهو الموجود في الخارج و
الذهن بلا اعتبار المعتبر وهو المقصود بالذات من الحكاية فالذهن المستقيم
يحكم بان التصديق انما يتعلق بما هو المقصود من الحكاية فانها توطية محضة
ووسيلة صرفة وصار حاله كحال المحكوم عليه بالذات في القضايا المحصورة
بان يعبر عن الافراد بالوصف العنواني للموضوع ويعبر عنها به ويرجع الحكم على الافراد
والعنوان سفيرة محضة فكما ان المحكوم عليه في القضايا المحصورة هى الافراد والعنوان
توطية محضة كذلك المصدق به هى المحكى عنه والقضية والنسبة وغيرها توطية له
ولا يصلح ان يكون متعلقه التصديق ثم لا بد من تحقيق المحكى عنه ههنا فهو في الاعراض
المنضمة النسبة هى الوجود الحاصل لها مع ملاحظة المحال وفي الذاتيات هى الذات
وفي الاعراض الانتزاعية منشاؤها ولا تدخل النسبة في جميع مراتب المحكى عنه
اصلا الا باعتبار رتبتها وتحقيق المحكى عنه بلا اعتبار وهذا هو القول الفعل في هذا المقام

Copyright © King Saud University